

الإخفاق النخبوي لمساعدة التغيير السياسي في الجزائر

الدكتور: بن سعيد مراد

الأستاذ الدكتور: زيان صالح

- قسم العلوم السياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية -

جامعة الحاج لخضر - بانه

Résumé :

On peut dire que l'Algérie, comme d'autres pays du tiers monde, qui hésitait à résoudre le consensus sociétal concernant une vision du monde, représente un exemple clair de l'évolution du Gramscianisme traditionnel centré sur l'Etat et la domination inévitable de l'élitisme vers un NeoGramscianisme, qui prennent en considération le flux de loyauté élitiste et l'impossibilité du consensus, compte tenu la baisse du discours élitiste de domination en faveur de conflit entre les différents discours élitiste. C'est ce qui explique dans une certaine mesure pourquoi l'Algérie n'a pas encore établi une société dirigé par des élites modernes basée sur la philosophie et les règles de la citoyenneté, et fondée sur le pluralisme et la diversité, et soumettre cette diversité à des règles communes entre les élites dans cette société complexe. Par conséquent, la réforme de cette situation doit viser la révision du dilemme de la construction de l'État et répondre à l'échec des élites d'une façon sérieuse.

ملخص:

يمكن القول أن الجزائر وكغيرها من دول العالم الثالث، التي ترددت في حسم التوافق المجتمعي حول الرؤية لانا وللعالم، تقدم نموذجاً واضحاً للتحوّل عن الغرامشوية التقليدية المتمركزة حول الدولة وحتمية الهيمنة النخبوية إلى النيوغرامشوية، التي تأخذ بعين الاعتبار تدفق الولاءات النخبوية عبر الحدود واستعصاء بناء التوافقات، في ظل تراجع خطاب الهيمنة النخبوي لصالح صدام مزمن للخطابات النخبوية. يفسر ذلك إلى حد ما لماذا لم تؤسس بعد، وبشكل فعلي وجدي، لمجتمع تقوده نخبة عصرية، مجتمع يقوم على فلسفة وقواعد المواطنة، مجتمع يقوم على التعدد والتنوع، وفي الوقت نفسه إخضاع هذا التنوع لقواعد تحظى باتفاق ولو نسبي من بين النخب المتنافسة في المجتمع، بما يجدد دورها ومكانتها في إطار النسق العام، والذي تتحدد في إطاره أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي. وعليه فإن إصلاح الوضع لن يتأتى إلا من خلال مراجعة معضلة بناء الدولة ومعالجة إخفاق النخب بشكل جدي ورضين.

رغم الصدمة الاستعمارية ومعها ظاهرة الازدواجية والاغتراب، فقد عرفت مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر بروز العديد من النخب، هذا إضافة للنخب التي كانت قائمة قبل مجيئه. ولعبت هذه النخب أدوارا عديدة في مقاومة سياسة المستعمر وممارساته، لاسيما وأن الإدارة الاستعمارية كانت تمثل بالنسبة لفئات واسعة من الشعب الجزائري رمزا للعنف والغطرسة، الأمر الذي دفعها للمقاومة. فقد تعددت النخب السياسية والثقافية والدينية التي ساهمت في بناء ثقافة المقاومة والرفض للنسق الاستعماري. وهكذا استطاع المجتمع الجزائري أن يعيد بناء أطر هويته السياسية والثقافية والحضارية بواسطة إستراتيجية محددة في المقاومة والاحتجاج، وهي إستراتيجية تراوحت توجهاتها وتشعباتها بين الإصلاح والاندماج والثورة، وذلك خارج دائرة الفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي لدولة المحتل الفرنسي. على العموم تميزت فترة الاحتلال بتنوع وغنى في إنتاج النخب، وهي النخب التي أفضى نشاطها إلى بروز إحدى كبريات حركات التحرر الوطني في العالم الثالث خلال القرن العشرين.¹

لقد أدى غياب المشروع المجتمعي إلى اختلال في سلم القيم والمعايير التي تحكم الاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى هذا الاختلال القيمي بحدّة في الإطار المرجعي، الذي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج وأنماط للسلوك والعلاقات، وصولا إلى تدهور قيم العمل، الوقت، الأداء، الفعالية، الكفاءة،...، وهي عناصر أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية. فحجم السكان، وشبابية المجتمع، واتساع المساحة في الجزائر قد تصبح نقمة إذا لم تستغل بشكل جيد وعقلاني. أدى غياب المشروع المجتمعي في الجزائر كذلك، وبشكل واضح، إلى الفشل في تحديث المجتمع، وعدم قدرته على التفاعل ومواجهة التحديات والضغوط التي تفرضها التحولات المحلية والدولية التي تتسم بالتنوع والتجدد.

بالانتقال إلى الجزائر، فإن النخب أو ما تبقى منها في هذا البلد، لم يعد لها تأثيرا إيجابيا منتجا على الرأي العام، إذ لم تعد تنتج فكرا أو رؤية أو توجهيا بالمعنى الإيجابي، بل أصبح البعض منها، وانطلاقا من اعتبارات براغماتية يروج أحيانا لأفكار تناقض منطلقاتها المبدئية ومصالح المجتمع الذي تنتمي إليه. فهذه النخب تتميز بضعف الكفاءة وقلة لثراها وكذا التشرذم، وهي الخصائص البارزة والعناصر العالية الدلالة التي تتسم بها.

على ضوء ما تقدم، سنحاول أن نثير إشكالية إخفاق النخب الجزائرية في القيام بمهامها في التأطير السياسي، وسبل تفعيلها بما يساهم في بلورة توجه توافقي لمواجهة التحديات المتنامية التي يواجهها هذا البلد.

أولاً: أوجه القصور النخبوية في سيرورة بناء الدولة الجزائرية

إذا تمعنا بدقة في ظاهرة الإخفاق التي ميزت عملية بناء الدولة، فإن ذلك يفضي إلى تثبيت ملاحظة جوهرية وهي أن عملية البناء هذه كان يتعين أن تمر عبر قناة معينة وهي قناة التعايش والتنافس السلمي بين السلطة الحاكمة وبقية النخب الأخرى في المجتمع، بحكم الدور الحاسم الذي تضطلع به هذه النخب من خلال ضغطها على الطبقة الحاكمة بممارسة الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية. يحترم فيه مبدأ التداول على السلطة ودولة القانون وحقوق المواطن. إن الإخفاق الذي عرفته هذه القناة يعد عنصراً محورياً مسؤولاً عن ترهل شرعية النظام الحاكم وإفلاسه، وهو الإفلاس الذي وصل مستوى خطيراً خلال النصف الثاني من الثمانينيات وأكدته انتفاضة أكتوبر 1988 المساوية. وهنا يمكن أن تؤكد صحة الفرضية التي مفادها أن تهميش العديد من النخب في الجزائر يعد تفسيراً منطقياً لمجموعة من التوترات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ مجيء الاستقلال.

أدى إخفاق السلطة الحاكمة في مهمتها المتعلقة ببناء الدولة، وهو الإخفاق الذي تزامن مع فشل في بناء علاقة تكاملية تنافسية وتعايشية مع العديد من النخب التي لا تقاسم نفس توجهات السلطة، إلى فتح المجال أمام بروز ملامح مرحلة جديدة من مراحل إنتاج وتشكل النخب في الجزائر، وهي مرحلة إذعان النظام الحاكم للقوة المتنامية التي اكتسبتها بعض النخب الصاعدة وأخص بالذكر هنا نخب الحركة الإسلامية. وعليه تم إقرار التعددية السياسية بمقتضى دستور فيفري 1989 أين تم فسخ مجال النشاط الاجتماعي والسياسي العلني أمام العديد من النخب التي كانت تنشط في الخفاء قبل إقرار التعددية. من ضمن الملامح التي ميزت عملية إنتاج وتشكل النخب في الجزائر في مرحلة الانفتاح السياسي، إتاحة فرصة المشاركة السياسية لمختلف النخب والقوى والجماعات والأفراد للتنافس، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديمقراطي، اعتبار مؤسسة الجيش، ولو من الناحية النظرية، كأحد مؤسسات النظام السياسي فقط مهمتها حماية الاستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية، وبالتالي إبعادها عن الانخراط في المؤسسات الحزبية. لقد أفضى المناخ الجديد إلى بروز حركية نخبوية نشيطة، ما دفع بالعديد من المحللين السياسيين المهتمين بالتطورات السياسية في الجزائر، إلى اعتبار هذا البلد أنه نموذجاً ديمقراطياً جارفاً، وبمثابة ثورة ثانية تدشنها الجزائر في أقل من ثلاثين عاماً، ثورة من شأنها أن تضع هذا البلد في قلب المشهد الدولي من جديد. إلا أن هذا النموذج سرعان ما أصابه الضعف ثم الانهيار التام بفعل عدة عوامل تتعلق، وبشكل خاص، بسلوك السلطة الحاكمة من جهة وقصور بعض النخب من جهة ثانية.

إن الإقرار بالتعددية، وبرغم جوانبها الإيجابية، لم يكن لقناعة وإيمان النظام الحاكم في الجزائر بقيم ومزايا المشاركة السياسية والحرية وفسح المجال أمام بروز وصعود نخب جديدة، بقدر ما عكس هروبا من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة الممثلة ضمن العلبة السوداء، أي النظام السياسي. ويمكن الاستدلال على صحة هذا الطرح بغياب الإرادة السياسية الحقيقية لمواصلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلى نهايتها، وهو الغياب الذي تؤكد من خلال عدم اعتماد ما يمكن أن نطلق عليه تسمية "العقد الوطني" أو "الاتفاق الوطني" الذي يحيي تجربة التعددية والانفتاح على المجتمع بنخبه المختلفة.

يعد استمرار السلوك الأبوي للنخبة الحاكمة تجاه العديد من النخب عاملا مثبطا بدوره. ويمكن تأكيد ذلك من خلال الإشارة لموضوع النخب التي أطرت العديد من الجمعيات التي عرفت انتعاشا وكثافة بعد إقرار التعددية لم تعرف لها نظيرا منذ مجيء الاستقلال. أن كثافة تلك الجمعيات لم تكن، وبشكل كلي، مؤشرا كافيا لحرية وفاعلية النخب في الجزائر. فقد ظلت السلطة الحاكمة تعمل على ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات والنخب التي قادتها، وذلك عبر وسائل عديدة مثل استعمال سلاح الإجراءات الإدارية في التعامل معها، وهذا ما دفع بالعديد من النشطين ضمن هذه الجمعيات، وحتى الملاحظين ل طرح سؤال مفاده: هل أن السماح بتشكيل هذه الجمعيات وسيلة تستخدمها الدولة لمراقبة مجتمعا ونخبها ومواطنيها بدل أن تكون وسيلة تسمح للنخب وللمواطن بمراقبة هذه السلطة؟

إذا أخذنا على سبيل المثال وليس الحصر علاقة المثقف بالسلطة كمنظومة قيادة وتسيير للمجتمع، فقد تم استبعاد المثقفين من المواقع التي تسمح لهذه النخبة من المشاركة في صياغة الرؤية والتخطيط والاستشراف واتخاذ القرار، وإن حدث وتم تقريب المثقف فلا يسمح له بأكثر من دور الموظف التابع المطبق للأوامر ومنفذ لرؤى السلطة ومحسن لخطابها السياسي. فبدل الاستعانة بالنخبة المثقفة وجعلها شريكا في التخطيط والرؤية وتقديم البدائل التي تساعد على اتخاذ القرار يتم اللجوء إليها بشكل براغماتي عند حدوث الأزمات. ولقد ترتب عن هذا الوضع نوعا من الأزدياء المتبادل بينهما. كما افترز حالة بمقتضاها أصبح الكثير من المثقفين تابعين للسلطة يسعون لنيل رضاها ليتفادوا التهميش. وعليه يمكن، ومن خلال إفرازات الوضع السالف، فهم حالة الأزدياوية التي تعيشها النخبة المثقفة في الجزائر والتي من أبرز ملاحظها الانفصام بين القول والعمل او بين الفكر والممارسة.²

إن تحميل النظام الحاكم وحده مسؤولية الفشل في بناء علاقة تكاملية بين الدولة ومعظم النخب سيما الصاعدة في ظل عملية انفتاحه مع بداية إقرار التعددية، يعد أمرا غير مقبول من وجهة نظر التحليل العلمي المتزن. فعلى الرغم من أن النظام الحاكم يتحمل الجانب

الأكبر من هذه المسؤولية إلا أن العديد من النخب، وبدورها، تتحمل جانباً من هذه المسؤولية. فالتناقض الكبير في توجهاتها، وتغليبها منطق المصالح الضيقة، وكذلك الجمود الفكري الذي لازم بعضها، إضافة إلى الراديكالية التي ميزت مواقف بعضها تجاه البعض الآخر، واعتمادها سياسة نفي الآخر عوض اعتمادها سياسة ومنهجية التحالفات، كلها عوامل ساهمت في إضعافها وإخفاقها. وعليه ساهمت بشكل إرادي وغير إرادي في تهيئة الظروف للانقلاب على بعض المكاسب التي حققتها بعد إقرار التعددية.

أكد الانقلاب على تجربة التعددية التي خاضتها الجزائر ابتداء من سنة 1989، وذلك بعد توقيف المسار الانتخابي مع بداية سنة 1992، على أن عملية التفاوض على التغيير بين السلطة الحاكمة والعيد من النخب في الجزائر مازالت طويلة. فالتعددية لم ينتج عنها تحولا جذريا في النظام السياسي للسلطة في الجزائر، بقدر ما نتج عنها تحولا على مستوى جهاز الحكم فقط. إذ أكد ذلك الانقلاب على أن الماسكين بالسلطة في الجزائر يمكن أن يقبلوا بكل التنازلات التي لا تؤدي في النهاية إلى فرض مبدأ التداول على السلطة او بعبارة أخرى قبول مشروع نخبوي بديل. فبمجرد أن تأكدوا أن التنازلات المتراكمة ستؤدي في لحظة تاريخية ما إلى انسحابهم من السلطة فإنهم يصبحون مستعدين لكل الاحتمالات، حتى ولو اقتضى الأمر الانقلاب على القوانين والإصلاحات التي باشروها بأنفسهم، وذلك في حالة بروز ملامح تؤدي إلى فرض نخب منافسة لمنطقها وإرادتها..

أفضت عملية التفاوض على التغيير بين السلطة الحاكمة والنخب الحاملة لرؤى بديلة بتفوق الطرف الأول، وذلك في المرحلة التي أعقبت مراجعة التعددية السياسية ابتداء من سنة 1992. لكن ذلك أدى إلى حدوث أزمة حادة، شملت آثارها، ليس فقط مجال النخب، بل امتدت إلى نظام الحكم الذي أصابه ضعف مزمن، وهو الضعف الذي ظلت تؤكد منهجية معالجته لمجمل الأزمات التي واجهته، والتي انحصرت بشكل ملفت في استخدام مكثف لمنطق العلاج الأمني. وهو المنطق الذي تلجأ إليه الأنظمة التسلطية في لحظات إفلاسها.

ثانيا: النخبة في الجزائر والتغيير السياسي

بعد أن اشتركت النخبة الجزائرية مع السلطة الحاكمة في بناء الدولة الجزائرية، وما تخللها من علاقات فتور بين الطرفين، كان لابد للأوضاع السياسية في الجزائر أن تعرف منحنى آخر على غرار ما حدث في باقي الدول العربية. هذا المنحنى سوف يغير من اهتمامات النخب من مجرد ديكور سياسي لإضفاء شرعية النظام الحاكم في إطار إستراتيجية البناء الوطني إلى فاعل حقيقي على مستوى العملية السياسية بشكل يضمن تغييرا سياسيا يسمح بإعادة تشكيل خارطة السياسية في الجزائر. في هذا الإطار تنبع الانشغالات حول الدور والموقف الذي تميّزت

به النخب الجزائرية اتجاه قضايا التغيير السياسي، وخاصة في إطار ما يسمى "بانتفاضات الربيع العربي".

1- في أسباب الحراك السياسي العربي وخصائصه تثير المسارات المختلفة التي تتخذها الانتفاضات الشعبية التي تشهدها العديد من الدول العربية منذ مطلع العام 2011، الكثير من الإشكاليات التي تتصل بأسبابها المباشرة وتداعياتها المحتملة، فقسم هام من المهتمين بالشأن السياسي اعتبروها هبة شعوب سئمت الاستبداد والظلم، وتجسيدا لرغبتها في بناء نظام سياسي ديمقراطي أساسه سيادة الشعب واحترام حقوق الإنسان، في حين يرى قسم آخر أنها ليست إلا محاولة لتفكيك الدولة الوطنية أو إضعافها، من خلال زجها في حروب أهلية، ودفعها إلى حالة الفوضى، لا استقرار بعدها، خدمة لقوى إقليمية ودولية³

غير أن تحليل علاقة النخب بالحراك العربي يحتم علينا توضيح نطاق التحليل إلى مستويات يمكن من خلالها تقييم دور النخب بنوع من المسؤولية والمساءلة، وعليه سوف يتم الأخذ بعين الاعتبار بالأسباب الداخلية دون الخارجية، والأسباب المباشرة دون الأسباب غير المباشرة. إن الأسباب الداخلية المباشرة للانتفاضات العربية تتركز في مجموعة عوامل اجتماعية، اقتصادية وسياسية نجملها فيما يلي:

أولاً: اجتماعيا واقتصاديا: يسود معظم البلدان العربية أوضاع اقتصادية صعبة جعلت من الحياة المعيشية للإنسان العربي أمرا لا يطاق، أجبرته للخروج إلى الشوارع للاحتجاج والتعبير عن غضبه ضد الأنظمة المستبدة، التي بنظره هي المسئولة عن معاناته الاقتصادية. من بين هذه الأوضاع: (أ) انتشار الفقر المدقع وتزايد معدلات البطالة، (ب) التخلف الاجتماعي، (ج) ارتفاع المديونية في البلدان العربية، (د) انخفاض دخل الفرد، (هـ) الفساد المالي والإداري.

ثانياً: سياسياً: إن معظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية هي أنظمة استبدادية، وخير دليل على ذلك الأنظمة في كل من سوريا ومصر وتونس واليمن، وجميع المظاهر الديمقراطية كالتعددية السياسية وتداول السلطة وتشكيل الأحزاب السياسية الحقيقية، وحرية الرأي والتعبير ووجود الإعلام الحر هي مظاهر محظورة إن لم تكن معدومة كلياً في البلدان العربية⁴.

وتمتاز الانتفاضات العربية بمجموعة من الخصائص تجعلها فريدة من نوعها، أنها تمتاز ببعض الصفات الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية تختلف كل الاختلاف عن الحركات الثورية-إن صح التعبير- السابقة من الجيل الأول إلى الجيل الرابع، فهي تمنح أفاقاً جديدة لعلم السياسة من أجل تحليل ظاهرة الصراع السياسي بعيداً عن النظرية الليبرالية وتفرعاتها، حيث أن الحراك العربي أفضى إلى التشكيك حتى في افتراضات نظرية السلام الديمقراطي العلاقة المتبادلة بين مفهومي السلم والديمقراطية، على أساس المسار العنيف الذي مرت به الانتفاضات العربية

خاصة في سوريا وليبيا واليمن⁵. لقد أثبتت بعض التحليلات النيوماركسية فهما جيدا لقوى التغيير في عالم ما بعد العولمة، خاصة عند تبني ذوات سياسية جديدة بعيدا عن الذوات الكلاسيكية المتمثلة في السلطة، المعارضة، الشعب...، وهنا يمكن فهم حالات السخط العالمية سواء من خلال الانتفاضات العربية أو من خلال حركات "احتلوا..."، التي شهدتها أكثر من 500 مدينة عالمية في العالم الغربي⁶. إن الفهم الجيد لمراكز السلطة في العالم الحالي ومساعي اختراقها بالشكل الصحيح هو الكفيل بإحداث تغيير سياسي منشود. إن من بين أهم خصائص الانتفاضات العربية نذكر ما يلي⁷:

1- لم تكن الثورات الشعبية التي أطاحت ببعض الأنظمة العربية مؤطرة من قبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية (الماركسية والقومية والإسلامية) التي لم تستطع أن تتركب موجة الحراك الاجتماعي وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن العربية، وهنا تكمن فرادتها الحقيقية مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إن أنها ثورة غير أيديولوجية بالمعايير التي نعرفها عمليا ونظريا.

2- إذا نظرنا إلى الذين فجّروا الثورات العربية وقادوها، من الواضح أننا أمام جيل عربي جديد ما بعد الحركات الإسلامية. لا يهتم هذا الجيل بالأيديولوجيا، فشعاراتهم كلها براغماتية ولموساة "إرحل".

3- لقد دحضت الثورات العربية الادعاء الذي بُني طيلة العقود الماضية بأن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوة الأيديولوجية والتنظيمية لتحدي الدولة البوليسية في الوطن العربي.

4- في ظل انعدام الحرية، وانعدام المشاركة السياسية والاجتماعية، اندفعت الحركة الشبابية في معظم الدول العربية إلى الثورة، وشكّلت شبكة الانترنت الفضاء والملاذح حريتها.

إن السمة الغالبة لمختلف الأسباب التي ساعدت على اندلاع الانتفاضات العربية هي الطابع الاجتماعي والأخلاقي للمطالب التي رفعها الشباب، وهي نفسها التي بقيت لعقود غير مفعّلة على مستوى النخب، هذه الأخيرة التي بقيت متفوقة في نقاشاتها الأيديولوجية البيزنطية التي لا يهتم بها الشباب الحالي، وهو الشيء الذي جعل هذه النخب بعيدة عن تحقيق رغبات المجتمع وضعيفة في تجنيد طاقاه.

2- موقف النخب الجزائرية من قضايا الانتقال الديمقراطي

ينطبق دور النخب (خاصة السياسية منها) في التنمية السياسية على مفهوم الاندماج في هيئة اجتماعية تعيّن لها النشاطات والوظائف التي ينبغي أدائها، ويتحدد دور النخبة من خلال درجة اندماجها في المجتمع الذي تكون فيه، ويمثل الاندماج والتكامل المجتمعي الجزء الأكبر من الدور التنموي للنخبة بشكل عام والسياسية منها بشكل خاص، إذ تقوم النخبة بأداء وظيفة

تحقيق التكامل والاندماج بين الآراء السياسية والاتجاهات لمعظم القوى داخل المجتمع، بمختلف أنماطها وتأثيراتها، بهدف تحقيق استقرار المجتمع وثبات استمرارية أنماط العلاقات البيئية بين مؤسساته المختلفة، ويتوقف مستوى نجاح النخبة في أداء هذا الجزء من الدور على مستوى اندماجها بذاتها مع مؤسسات وبنى المجتمع الأخرى.

إن قيام النخبة بأداء دور الاندماج المجتمعي يهئ السبيل لها لأداء دور التعبئة الاجتماعية التي تمثل قاعدة انطلاق أي فعل تنموي، إذ لا تتوحد موارد الدولة باتجاه تحقيق الأهداف العامة إلا بوجود التعبئة الشاملة التي تضطلع النخب بأدائها في ظل وجود نخبة (حاكمة)، هي النخبة السياسية المركزية التي تدور النخب الأخرى في فلكها بشكل أو بآخر، وتحقق هذه النخبة المركزية حالة الإجماع الذي تلتزم به باقي النخب طوعاً أو كرهاً، وهذا ما يكفل تحقيق الوحدة والانسجام والتكامل بما يسهل عملية التعبئة القومية لموارد الدولة باتجاه تحقيق الأهداف التنموية لها⁸.

يحصي تراث ما يسمى "علم الانتقال" أطروحة مركزية تقدّم تفسير دقيق باعتماد متغير النخبة السياسية لا لعملية الانتقال الديمقراطي وحسب، بل لترسيخ واستقرار الديمقراطية كذلك، حيث أن الانتقالات والانهيارات الديمقراطية يمكن أن تضم بشكل أفضل من خلال الاستمرار والتغيير في العلاقات الداخلية للنخبة الوطنية، بدل التركيز على الطبيعة الاحتمالية وغير المتوقعة للاختيارات النخبوية، فالنخبة الوطنية الموحدة بالتراضي حسبهم وهي نادرة تاريخياً تنشئ نظاماً سياسياً مستقراً يمكن أن يتطور إلى ديمقراطية حديثة كما في السويد، بريطانيا والولايات المتحدة، وتشكل النخبة الوطنية حسب هذه الأطروحة من مجموع الأشخاص القادرين بحكم مواقعهم في السلطة ومختلف المنظمات والحركات على التأثير على مخرجات السياسة الوطنية جوهرياً وبانتظام، والتي تكون موحدة حين يحصل الإجماع بين أعضائها على قواعد وإجراءات العمل السياسي وصولاً إلى تحزب مقيد، وكذلك حين يشاركون في هيكل متكامل للتفاعل يتيح التواصل الموثوق نسبياً والفعال بين بعضهم البعض، ومع صناع القرار الأكثر مركزية، هذا التوافق على قواعد العمل السياسي القائم على التفاعل الشامل لأطياف النخبة براغماتي يأتي نتيجة لتقديرها بأن السياسة كمساومة وتنافس على أساس حاصل إيجابي هي أفضل من الصراع الصفري المقترن بالخوف وهاجس الخسارة، فاللجوء إلى وسائل العنف والإكراه ممكن في غياب الضوابط وكون الخاسر يخسر كل شيء⁹.

وتعتمد النخبة السياسية لتحقيق عمليات الانتقال الديمقراطي على نضال سياسي ثوري من حيث الغاية دون الأسلوب لتحقيق الانتقال الديمقراطي، باعتبار أن هذه العملية ترتبط بتغيرات جذرية في الترتيبات السياسية والقيادات والمبادئ والتوجهات والقيم من جهة، ومن جهة

أخرى فإن الطريقة التدريجية باعتماد المواجبة السياسية للنظام التسلطي دون اللجوء إلى العنف أكثر أمنا وأضمن للوصول إلى الديمقراطية، لأنها تبقى على الاستقرار السياسي واستمرار الدولة، وتعفي من التحديات الأمنية والخسائر المادية والبشرية التي قد تنسف بالمشروع الديمقراطي. كما أن احتمالات الثورة وبالأخص نجاحها ضئيلة جدا في كثير من الدول الراهنة، خاصة دول العالم الثالث، أين تحكم أنظمة تسلطية عمدت إلى بعض مظاهر الديمقراطية الحديثة.

عند الانتقال للحالة الجزائرية نجد أنه وبسبب العديد من الأسباب الذاتية التي تخص بنية النخب وسلوكياتها ووزنها داخل النظام السياسي، وأسباب موضوعية أخرى تتعلق بمنظومة التحول الديمقراطي في الجزائر وتجربتها القصيرة والمعقدة، يمكن القول أن النخب في الجزائر لم تتخذ مواقف واضحة من عملية الانتقال الديمقراطي، ولم تدعم المساعي لاختراق السلطة الحاكمة، ويمكن إرجاع أهم الأسباب وراء ذلك إلى ¹⁰ :

* ضعف المبادرة السياسية بوضع مشاريع كفيلة باستيعاب تعقد العملية السياسية.

* غياب التنسيق للمواقف والجهود بين أقطاب النخب.

* قلة تواصل النخب مع جماهير الشعب.

* عدم التزام النخب بالديمقراطية كقواعد تحكم تنظيماتها.

إن النخب التي من المفروض أنها صاحبة المصلحة والمسؤولية عن إيجاد حركية سياسية مفضية إلى الانتقال الديمقراطي، ورغم ما تظهره من مؤشرات إيجابية على مستوى المواقف المعلنة، فإنها ولأسباب موضوعية وذاتية محدودة الفعل والتأثير السياسي، مما يجعلها غير قادرة لحد الآن على الاضطلاع بدور فعال في إقامة الديمقراطية.

3 - مأزق ازدواجية النخبة والمجتمع في الجزائر

إن من بين أهم سمات المجتمع الجزائري ذلك الانقسام الصارخ إلى مجموعتين اثنتين، تتسم كل واحدة منهما بالانسجام الثقافي، الأولى تعيش وتفكر حسب أنماط ومعايير الثقافة الغربية، ولا تتخيل إمكانية للحياة الفردية والاجتماعية خارجها، والثانية تنتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية، ولا ترضى عنها أو منافسا لها. ولقد طغت هذه الازدواجية على كل الازدواجيات الأخرى وغطتها، وأخذت في العقدتين الأخيرين حدة وشدة لا سابق لهما، ووصلت إلى درجة من العمق والاتساع والتأثير بحيث صار عندها الانسجام والتماسك الاجتماعيان في خطر، فكل فئة من الفئتين المتنازعتين تفكر وتعمل ليس فقط من أجل الهيمنة على المجتمع بكامله، ولكن أيضا من أجل إقصاء الأخرى ومحوها من الخارطة.

وتشير كل الدلائل في الجزائر إلى وجود وتعايش هذين المجتمعين التابعين إلى حضارتين اثنتين مختلفتين، وبطبيعة الحال فإن كل واحدة من النخبتين المتعارضتين تعمل وتناضل من أجل الهيمنة على الجميع. غير أن ما يميز هذه الممارسة وما تنفرد به هو أنها تستهدف إقصاء الأخرى ومحوها من الخارطة واستئصالها، وهذا الإقصاء يأخذ شكل طرد الآخر من المجموعة الوطنية. فالحدثيون يرمون بخصوصهم في ظلمات التاريخ الذي ولى بدون رجعة ويتكلفون النظر إليهم وكأنهم من بقايا الماضي السحيق. أما العروبيون فهم يدفعون بمنافسهم إلى جغرافيا أخرى غير الجغرافيا الجزائرية ويعمدون إلى اعتبارهم وكأنهم مجرد امتداد لمجتمع آخر. وليس من الممكن والحالة هذه أن يرتبط الطرفان بحوار مهما كان نوعه لأن كل طرف يعتمد ويتمسك بمسلمة تقول أن الوجود الشرعي له وحده دون سواه¹¹.

وليست هذه الأزواجية الأيديولوجية- التي تحمل أبعادا سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية- التي تميّز الجزائر اليوم وليدة الاستقلال، فعندما ننظر إلى تاريخ الجزائر نلاحظ بروز هذه الأزواجية مع الهجمة الاستعمارية الفرنسية عام 1830، إذ لا أثر لها مثلا في المرحلة التركية التي امتدت ثلاثة قرون. ولقد امتدت هذه الأزواجية منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا، فلقد عرفت الساحة النخبوية انقسامات حادة ابتداء من ثنائية حمدان خوجة-الأمير عبد القادر، حيث حمدان خوجة البورجوازي الحضري، المالك والتاجر والمثقف الذي كان أحد أعيان مدينة الجزائر البارزين ومن القلائل الذين كانوا على دراية بالمجتمعات الأوروبية وبحضاراتها وحتى بلغاتها، وقد اختار طريق المقاومة السياسية السلمية للاحتجاج والمطالبة. وقد أسس بصحبة بعض أعيان مدينة الجزائر "لجنة المغاربة" كمجموعة ضغط تسعى للمطالبة بحقوق الجزائريين. أما الأمير عبد القادر فهو ينتهي إلى الأرستقراطية القبلية والدينية للجزائر العميقة وهو مثقف ثقافة عربية إسلامية، وقد اختار طريق المقاومة المسلحة¹².

وقد امتدت هذه الأزواجية من خلال ثنائية فرحات عباس- عبد الحميد بن باديس، ثنائية المشروع الإسلامي والمشروع التحديثي الذين ينادي بهما قطبا المشهد النخبوي بعد الاستقلال في إطار منظمات سياسية أو مهنية معينة. وهو الشيء الذي نراه في مجال الأحزاب السياسية والمنابر الإعلامية والجمعيات الوطنية والمحلية وفي أوساط المثقفين والكتاب.

4- أثر الصراع الأيديولوجي للنخب الجزائرية على النقاشات السياسية الكبرى

إن من بين أهم النتائج المترتبة عن هذا الانقسام الأيديولوجي إغفال قضايا التغيير السياسي في إطار الأجندات السياسية للنخب لصالح النقاشات حول القضايا المبدئية التي تخص المجتمع الجزائري، والتي لم يحدث الوفاق بشأنها بسبب الشرخ غير القابل للجسر في مواقف

النخب في كلا الأيديولوجيتين، وعليه اتسمت النقاشات السياسية الكبرى بهذا الانقسام، والتي نذكر من أهمها¹³:

الدين: حيث أن القطب الحدائي يؤكد على إلزامية فصل الدين عن الدولة، وعدم توظيفه في الممارسات السياسية ولا في مؤسسات الدولة وقوانينها، وعليه يجب تطبيق اللائكية من خلال الاعتماد على القوانين الوضعية في مختلف المجالات والممارسات. أما القطب العروبي الإسلامي فيرى أن الدين الإسلامي عنصر مهم وأساسي في تشكيل الشخصية الجزائرية، وعليه من الضروري ربط الدين بالدولة.

اللغة: لقد لعبت اللغة موضوعا خصباً للسجلات بين النخب الجزائرية بحكم أنها تعبر عن مرجعية ثقافية معينة تكون لها إرصاصات على مستوى السياسات العامة للدولة، ونقطة الخلاف الرئيسية هي أولوية البعد العربي في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية، وبحكم أن المجتمع الجزائري تتحكم فيه ثلاثة فرضيات أساسية بالنسبة للبعد اللغوي: أولاً، البعد الأمازيغي للمجتمع الجزائري على أساس أن الغالبية العظمى من الشعب ذات أصل أمازيغي، حتى وإن تعرّبت شريحة كبيرة من القبائل الأمازيغية كقبيلة كتامة مثلاً، وهو ما يحتم الاهتمام باللغة الأمازيغية التي تمثل أصل المجتمع الجزائري؛ ثانياً، البعد العربي للجزائر خاصة وعلاقة اللغة العربية بالإسلام دين التسامح؛ ثالثاً، البعد الفرنسي على أساس الجاني التاريخي للجزائر، حيث أنه هناك من يرى أن اللغة الفرنسية غنيمة حرب. بالنسبة للقطب الحدائي فإن اللغة العربية تمثل إحدى ثوابت الهوية الوطنية، لكن الاعتماد عليها بصورة مطلقة لا يساعد على الاحتكاك بمختلف العلوم والابتكارات العالمية بسبب التأخر التاريخي الذي تعرضت له، ولهذا فالحدائون يرفضون استعمال اللغة العربية في مختلف المجالات العلمية، وهو الشيء الذي يرفضه القطب العروبي التي يؤكد على وطنية اللغة العربية ورسميتها وتاريخيتها من حيث أنها تعبر عن الانتماء ووحدة الأمة العربية الإسلامية في شكلها الحضاري والمصيري.

التاريخ: لقد سجل أيضاً تباين بشأن مسألة التاريخ الذي كانت النظرة إليه انتقادية وتفضيلية وإقصائية لبعض مكوناته، وهو ما يدعونا إلى الاعتراف بأن تاريخ الجزائر مازال يشكل أهم الأطروحات الحساسة التي تتجاذب فيها أطراف فكرية وأيديولوجية مختلفة ومتنازعة، ويمكن القول أن تقييم كل قطب أيديولوجي للظاهرة التاريخية والشخصيات التاريخية انطلق من القيم المشكلة لوجوده، وهو بهذا يحاول الاعتماد على مراحل تاريخية معينة يرى فيها المرجع الذي ساهم في تكوين القيم والتراث الثقافي للمجتمع الجزائري. ولقد شكلت الأبعاد العربية، الإسلامية، الأمازيغية والمتوسطية محور تجاذب بين القطبين الأيديولوجيين للمجتمع الجزائري.

الأسرة والمدرسة: ظلت الأسرة والمدرسة أوسع مجالات المجابهة بين الأطراف النخبوية، ويمكن القول أن الدين واللغة هما العنصران اللذان أديا الدور المحرك في الصراع على مستوى هاتين المؤسستين الاجتماعيتين.

وقد أُلحَ الحداثيون على ضرورة احترام المرأة بإعطائها جميع حقوقها والحفاظ على الأسرة من الآثار السلبية، وقد اعتبروا أن قانون الأسرة لعام 1984 وحتى النسخة المعدلة منه لا يخدمان كثيرا مصالح المرأة، ولا يتلاءمان مع متطلبات المجتمع الديمقراطي بسبب وجود عقليات تقليدية في القانون ينبغي مراجعتها. وعليه لا بد من تبني قانون أسرة علماني يخضع لمبدأ المساواة بين الجنسين على الطريقة الغربية. أما العروبيون الإسلاميون فقد أبدوا حرصهم على اتخاذ إجراءات صارمة كفيلة بردع كل متحايل على الشريعة الإسلامية، وهو ما ظهر من خلال دفاعهم على قانون 1984 المستوحى أساسا من مبادئ الشريعة الإسلامية، وأن أية تعديلات على القانون لا بد أن تستند إلى مبادئ الإسلام بحكم أنه يمثل دين الدولة والشعب.

من جهة أخرى، فقد سُجلت فروق عميقة في وصف وإدارك القطبين الأيديولوجيين لقضية المدرسة، وهي فروق ناجمة عن تحول هذا الملف (ملف إصلاح التربية)، وبصفة علنية عقب الانفتاح الذي عرفته البلاد إلى إشكالات وافتراضات غذّتها مختلف الأطراف السياسية والفكرية والاجتماعية. إن هذا الصراع الأيديولوجي بين الطرفين يعزو إلى مكانة المدرسة كمؤسسة المؤسسات في نجال تكوين الفرد وفق الثوابت الوطنية وتكوين سمات الشخصية الوطنية التي تحدد خصوصيات الشعب الجزائري، وعليه لا بد من مجابهة دور مزدوج للمدرسة: أولا، ضمان تكوين نوعي يرتكز على الأسس والمناهج التعليمية الحديثة؛ ثانيا، ضمان منظومة تربية تحافظ على الاستقلال التاريخي، والثقافي والديني للشعب الجزائري وضمان تعليم هوياتي. إن هذه الوظيفة المزدوجة هي التي أدت إلى ظهور هذا الصراع بشدة بسبب إعطاء كل طرف الأهمية لدور وإغفال الدور الآخر. فقد رأت المجموعة العروبية الإسلامية أن مجموعات فرنكفونية تسعى إلى ضمان ديمومة ارتباط الجزائر بالفلك الثقافي الفرنسي من خلال المدرسة، فيما يسجل الحداثيون أن العلم كمنهج وفكر يُعتبر الوسيلة المركزية في عملية التطوير الاجتماعي، وهذه العملية لن تتحقق إلا عن طريق الانفتاح على الدول المتقدمة.

من خلال ما سبق يتبين أن النخب الجزائرية في إطار نقاشاتها المصيرية حول المبادئ الكبرى التي تحكم الشعب الجزائري لم تكن متوافقة في آرائها بسبب تعنت الأطراف المختلفة لمرجعيتها الأيديولوجية في معالجة الإشكالات المطروحة، وهو ما سبب نوعا من عدم الاستقرار المعياري للمجتمع الجزائري. أما فيما يخص الانشغالات الأخرى والمتعلقة بالتغيير السياسي، فلم

تكن من أولويات النخب الجزائرية التي وقعت في الفخ الأيديولوجي الذي أعماها عن الانشغالات الحقيقية للشباب كالمشغل، السكن، محاربة الفساد...

5- موقف النخب الجزائرية من الحراك العربي تتسم المعارضة في الجزائر بالضعف البنائي نتيجة التشتت وغياب التنسيق والتكامل لافتقادها عموما لمشروع متكامل وإستراتيجية واضحة للعمل، وهذا ما يمكن التحقق منه في أرض الواقع، إذ تكتفي في الغالب بردات الفعل إزاء مشاريع السلطة، كما وقع مثلا مع التعديل الدستوري الأخير والعهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتطل في المواعيد الانتخابية لتختفي فيما عداها من أوقات، وإن كان لهذه الوضعية تبريرها الموضوعي المرتبط بممارسة السلطة للتضييق والتعتيم عليها. وبالرغم من أن الانتقال إلى التعددية يرتبط من الناحية النظرية بالإقرار بإمكانية وشرعية المعارضة. وبالتالي انتهاء طابعها السري وأسلوب العنف الذي عرفت به في مرحلة الأحادية، والذي يظهر على سبيل المثال في أحداث الربيع الأمازيغي سنة 1980، في انتفاضة أكتوبر 1988 التي تعتبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر على كل الأصعدة، فإن وضع المعارضة في الواقع لم يتغير كثيرا. حيث أنها لم تجد على ما يبدو القنوات التي من المفروض أن تؤمنها التعددية للتعبير عن نفسها سلميا، وسرعان ما عادت إلى العنف بعد الانقلاب العسكري على الشرعية الانتخابية في جانفي 1992، ليعرف البلد صراعا دمويا أو حربا أهلية كما تعرف بحكم خسائرها البشرية والمادية¹⁴.

لقد نجحت السلطة الحاكمة في الجزائر إلى حد بعيد في تدجين وترويض العديد من النخب (المثقفة، الاقتصادية، الدينية، العسكرية، الحزبية، الحكومية..) تارة بالتهديد والوعيد وتارة أخرى بالإغراء والترغيب، ولا سيما وأنها تعتمد على في إستراتيجيتها التسلطية على النخبة السياسية إلى جانب نظيرتها العسكرية، وتبين تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة، وتورطها في فساد مالي وإداري وسياسي... مما أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وما بين أفراد المجتمع من جهة أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها، الأمر الذي أفقد هذه النخب ثقة الجماهير، وولد شعورا بالإحباط في أوساط الشعب الجزائري، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها والانزواء بعيدا¹⁵.

والجدير بالذكر أن الركود السياسي الذي تشهده الجزائر من جهة، وتهافت المشاريع الخارجية على المنطقة، يؤكد حجم التحديات والمسؤوليات التاريخية المطروحة على عاتق النخب الجزائرية بشتى أصنافها باتجاه بلورة وفرض إصلاحات تكون في حجم التحديات الداخلية والخارجية. وهناك رؤية تشير إلى أن أزمة النخبة في الجزائر كما غيرها في الدول العربية هي أزمة مركبة ومعقدة، ولها عدة جوانب، من بينها ضعف المصداقية لدى هذه النخبة، بحيث تؤكد

لجماهير الشعب الجزائري أن الأقوال والتصريحات والشعارات مخالفة ومتناقضة مع الأفعال والممارسة والتطبيق¹⁶.

لعل أهم ما ميّز الحراك العربي الذي عرف باسم "الثورات العربية"، التي تجري فصولها في أكثر من بلد عربي هو غياب البعد الأيديولوجي بجميع انتماءاته عن الحركة الثورية وشبابها، وهو ما سهّل نجاحها ووسّع نطاقها، فلم نر أثرا لهذا البعد في ميادين التحرير في مصر من خلال الشعارات المرفوعة، أو من قبل الجهات المنظمة التي وراء هذا الحراك الشعبي، وهذا ما يفسر الإجماع الحاصل بين مختلف شرائح المجتمع في دعم هذه الثورات والمشاركة فيها.

لقد استغلت أنظمة الحكم العربية عطش شعوبها إلى أنظمة وطنية بعد أن تخلصت من سيطرة القوى الأجنبية من خلال خلق نوع من الأصنام الأيديولوجية التي تهيمن على العمل السياسي، والتي تحد من حرية الشعوب في التعبير عن أفكارها وفق مبدأ حرية المعتقد الرأي. أما في ما يتعلق بالنخب فقد بقيت متقوِّعة في بروجها الأيديولوجية، ولم تستطع أن تهبط إلى مستوى التوقعات البسيطة للشعوب العربية، وبقيت عند النقاشات الأيديولوجية الكلاسيكية البيزنطية التي لم ولن تعرف أية حلول بسبب الشرح الأيديولوجي بين الأطراف النخبوية. وعلى هذا الأساس، وبالنظر إلى الفكر الثوري المعاصر، فقد وقعت النخب الجزائرية فيما يسمى بالفخ الأيديولوجي، الذي كان يمثل أحد أهم آليات التعبئة والنضال في إطار النظريات الثورية الكلاسيكية من الجيل الأول إلى الجيل الرابع، إلا أن الحراك العربي أنتج منطقا ثوريا جديدا يبتعد عن البعد الأيديولوجي نحو مساحات ذاتانية جديدة¹⁷.

يمكن الحديث عن موجة جديدة للفعل الثوري في إطار ما يسميه أنطونيو نيغري بالصراع بين الإمبراطورية والتعدد بعيدا عن الذوات السياسية الكلاسيكية كالأحزاب والنقابات وآلياتها الكلاسيكية والتي من أهمها الأيديولوجيا¹⁸. إن الفعل الثوري اليوم لابد أن يعيد تعريف الفعل السياسي وذواته وأساليبه بشكل يمكّن من تحرير الشعوب من الأساليب الجديدة للتحكم والسيطرة.

خاتمة:

على ضوء ما تقدم، نخلص في النهاية إلى التأكيد على ضرورة إعادة التفكير بجدية في مراجعة العلاقة بين السلطة الحاكمة والنخب الحاملة لرؤى بديلة عن طريق إشراكها بما يحقق تكاملا وتعايشا وانسجاما بينها وبين السلطة الحاكمة، سيما في ظل التحديات العديدة التي تواجهها الجزائر حاليا في ظل عدم فعالية نشاط الدولة، وعدم جدية مؤسساتها في الوصول إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا وتمييشا. إن بناء دولة قوية لا يمكن أن يتم بدون تفعيل دور النخب لتقوم

بوظائفها وأدوارها بشكل كامل كمنظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وكقوة للاقتراح والتصوير والمشاركة في عملية التحديث السلمية..

وتطرح آفاق العلاقة بين الدولة والنخب مشكلة هامة، وهي أن هذه الآفاق مرتبطة أشد الارتباط بالتطورات التي سيشهدها نمط الحكم في الجزائر. وفي هذا الصدد تؤكد العديد من الأبحاث أن الشكل التسلسلي للدولة الجزائرية وكيفية العديد من الدول العربية الأخرى سيظل قائما لسنوات عديدة لاحقة، وهذا ما يدفعنا للنظر لهذه الآفاق، لاسيما في جانبها الإيجابي، بنوع من التردد¹⁹.

إن بقاء هذا النمط التسلسلي للحكم في الجزائر سيخلف مشكلات عديدة للسلطة الحاكمة، وذلك في ظل تنامي لقوى وفاعلين اجتماعيين جدد. ومن هنا فإن تفعيل النخب والعمل على إشراكها في صناعة القرارات بدل استشارتها مناسباتيا فقط ستكون له آثارا إيجابية على استقرار الدولة ذاتها.

الهوامش :

- 1- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، الجزء الخامس .
- 2- حميد عبد القادر، المثقف الجزائري يعيش الإحباط واليأس، ندوة الخبر، عدد 7219 ليوم 9 /10/ 2013، ص 23
- 3- شفيق بومنيجل، الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات، المستقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012، ص 229 .
- 4- وضاح مصطفى حسن الأسمر، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013، ص 108-112
- 5- Nils Zurawski, Violence and democracy, Ethnopolitics: Formerly Global Review of Ethnopolitics, Vol.5, N°2, 2006, pp 191-198
- 6- Elizabeth Cobbett and Randall Germain, 'Occupy Wall Street' and IPE :Insights and Implications, Journal of Critical Globalisation Studies, Issue 5, 2012, pp 110-113
- 7- توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، المستقبل العربي، العدد 386، أبريل 2011، ص ص 117-119 .
- 8- محمد شطب عيدان المجعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، السنة 1، 2009، ص 143 .
- 9- زكرياء بوروني، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الرشادة والديمقراطية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009، ص ص 134-135

- 10- زكرياء بوروني، نفس المرجع السابق، ص ص 216-217 .
- 11- أم الخير تومي، ازواجية النخبة في الجزائر(النخبة الإعلامية كمثال)، المستقبل العربي، العدد 374 لشهر أبريل 2010، ص ص 66-68 .
- 12- جمال غريد، الجزائر: ثنائية المجتمع وثنائية النخبة، الجذور التاريخية، في، أحمد زايد(محررا)، النخب الجزائرية: حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 72 .
- 13- أم الخير تومي، المرجع السابق، ص ص 77-81 .
- 14- زكرياء بوروني، المرجع السابق، ص 195
- 15- وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية، قضايا سياسية، المجلد26، العدد 1، 2012، ص 166 .
- 16- وصال العزاوي، المرجع السابق، ص 167
- 17- Sari Hanafi, The Arab revolutions; the emergence of a new political subjectivity, Contemporary Arab Affairs, Vol.5, N°2, 2012, pp 198-213.
- 18- Mervat F. Hatem, The Arab Spring Meets the Occupy Wall Street Movement: Examples of Changing Definitions of Citizenship in a Global World, Journal of Civil Society, Vol.8, N°4, 2012, pp 401-415
- 19- أنظر على سبيل المثال لا الحصر دراسة الأستاذين علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.